معارف نظارت جلیله‌سی رخصتیله طبع اولنمشدر

در علیه ده صحاف چارشوسنده (یوسنوی الحاج محرم افندیدك)
دکانده فروخت اولنور

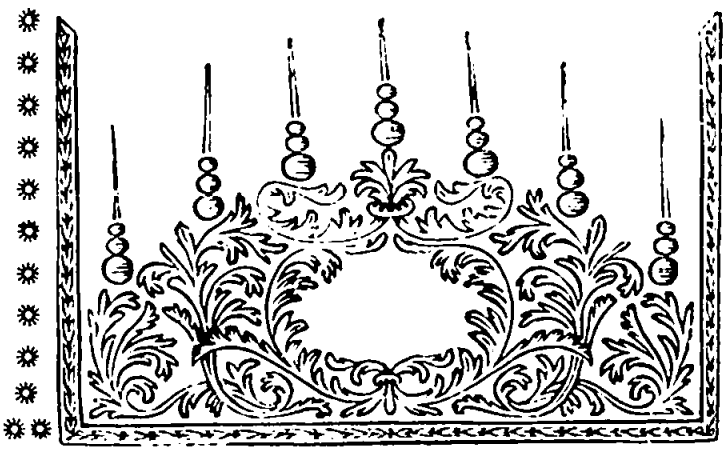

كتاب تهذيب ميرى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على تهذيب المنطق والكلام فى تقرير عقائد الاسلام * وتحرير قواعد الاحكام * واشكره على تجريد النظر فى كتب المرام * عن غياهب الشكوك والاوهام * واصلى على رسوله المؤيد المسمى باحمد سلطان الابرار * وبرهان الاخيار الذى ارسله ميزانا للانظار ومعيارا للافكار * وانزل عليه كتابا لاريب فيه هدى لاولى الابصار * وعلى آله المعرفين لطرق الايمان * الموصلين الى كنوز العرفان * اشارانهم شفاء من علل الجهل والنقصان * وتلويحاتهم نجاة من ذل الخيبة والخسران * اما بعد فهذه تعليقات بل تحقيقات على قسم المنطق من التهذيب وحاشيته المشهورين * كالكواكب النيرين المنظورين لاهل النظر بلا فرق كالفرقدين * وانوسل بها الى نظرة من حضرة سلطان * بلاد الاسلام قهرمان اقاليم العدل والاحسان * خلاصة العترة الطاهرة سلالة النسب الباهرة الفائقة الفائز بالحكمتين * العلمية والعمليه الحائز للرياستين * الدينية والدنيوية قطب دائرة الاسلام والسيادة والسعادة والاقبال وشمس افلاك الدولة والعظمة والاجلال والى لواء الولاية فى الآفاق * مالك سرير السلطنة بالارث والاستحقاق * ممارع رياض الفضائل بحسن تربيته مترع حياض الفواضل بين عنايته مقوى السنة المصطوية مربى الطريقة المرتضوية المجتهد فى اعلاء

كلمة الله البالغ في احياء سنة رسول الله المتمثل بنص انما وليكم الله المستعين من الله الملك المنان ابو الغازى خان احمد بهادر خان الحسينى لازالت رتبة العلم فى ايام دولته عالية وقيمة الفضل من اثار تربيته غالية وغوامض الاسرار عند ذهنه الوقاد هينة ونتايج الافكار فى نظره النقاد بينة راجيا من كرمه العميم ولطفه الجسيم ان ينظر اليها بفضله العظيم فان تلقاها بالقبول فهو غاية المسئول ونهاية المأمول وان لاحظها بعين العناية والكرم فشمشمة من شعاع النير الاعظم بل شنشنة اعرفها من احزم وعلى الله الاعتماد والتعويل وهو حسبى ونعم الوكيل (قوله هو الوصف بالجميل آه) الباء اما صلة للوصف على ان يكون الجميل عبارة عن المحمود به واما سببية على ان يكون عبارة عن المحمود عليه وعلى التقديرين اما ان يكون الجهة بمعنى الطرز والطريقة كما هو المتبادر وكلمة على نهجية متعلقة بالاشتمال او الورود على اعتبار التضمين او التقدير لكن يتجه عليه انه يصدق التعريف ح على السخرية ضرورة انها وصف بالجميل على طريقة التعظيم وان لم يكن على قصد التعظيم اللهم الا ان يراد من الوصف بالجميل الوصف بسبب الجميل من حيث هو الجميل او يراد من طريقة التعظيم طريقة هى التعظيم واما ان يكون الجهة بمعنى العلة وكلمة على بنائية واضافة الجهة الى التعظيم بيانية او لامية على ان يكون الجميل عبارة عن المحمود به فيشمل التعريف على المحمود به وعليه جميعا ثم عطف التبجيل على التعظيم اما تفسيرى رعاية للسجع او للتقرير والتأكيد واما مبنى على حمل التعظيم على التعظيم الظاهرى والتبجيل على الباطنى او على العكس على ما قيل (قوله والمراد بالجميل الاختيارى آه) فيه نظر لانه ان كان الجميل المذكور محمودا به يلزم القول بتخصيص المحمود به بالاختيارى وهو غير مشهور مع ان ماذكره المص فى حاشية الكشاف انما هو المحمود عليه اللهم الا ان يحمل قوله كذا ذكره المص على التشبيه واجراء خلاصة ماذكره فى الجميل المحمود به لا على دعوى العينية وان كان الجميل المذكور محمودا عليه لم يستقم مقابلة القول الاخير الذى اورده بقوله وقيل الحمد يعم اه لهذا القول لرجوعه اليه بالحقيقة على ما لا يخفى وايضا

كون الجميل صفة الفعل مع جواز ان يكون صفة للنعت او الشيء ولو سلم فلا نسلم ان الفعل انما هو بالاختيار لجواز ان يكون بالايجاب الا ان يبنى الكلام على مذهب المتكلمين او يراد بالاختياري كون الفاعل بحيث ان شاء فعل وان لم يشأ لم يفعل لكونه متفقا عليه بين الفريقين في الواجب وغيره لا كونه بحيث يصح عنه الفعل والترك لكونه مقابلا للايجاب او يدعى التبادر على التقديرين فكانه للاشارة الى هذا احال ذلك الى المص بقوله كذا ذكره المص فليتأمل (قوله الا انه يجب ان يكون المحمود عليه اختياريا آه) اورد عليه انه يستلزم ان لا يكون ثناء الله تعالى على صفاته الذاتية كالعلم والقدرة وغيرهما حمدا سواء كانت عين ذاته او زائدة عليه مع انه حمد قطعا وذلك لان الاختياري ما صدر بالاختيار وتلك الصفات ليست صادرة بالاختيار والا لكانت حادثة ضرورة ان ما كان مسبوقا بالقصد والاختيار كان حادثا على ما تقرر في محله واجيب بان المراد من الاختياري ههنا اعم من ان يكون اختياريا حقيقة او بمنزلة الاختياري والصفات المذكورة بمنزلة الافعال الاختيارية لاستقلال الذات فيها وعدم احتياجه فيها الى امر خارج كما هو شان بعض الافعال الاختيارية وفيه ما فيه ويمكن ان يجاب بان الاختياري كما يجيء بمعنى ما يصدر بالاختيار كذلك يجيء بمعنى ما صدر من المختار وهو المراد ههنا او المراد من الاختياري ههنا المعنى الاعم المشترك بين القادر والموجب على ما عرفت آنفا ولا شك ان صفات الله تعالى عند الاشاعرة صادرة عن الفاعل المختار الذي هو ذاته تعالى وان لم يصدر عنه بالاختيار وايضا هي صادرة عنه بالاختيار بالمعنى الاعم ولكنهما لا يتقان على تقدير كون الصفات عين الذات مع انه الحق المختار عند المحققين ورد بما يجاب بانا لا نم عدم كون الصفات المذكورة صادرة بالاختيار بالمعنى الاخص ايضا لجواز ان يكون سبق الاختيار عليها سبقا ذاتيا كسبق الوجوب على الوجود لا سبقا زمانيا حتى يلزم حدوثها اقول فيه انه مع كونه مبنيا على كون الصفات زائدة على الذات لا يتم على رأي القائلين به ايضا لان من قال بزيادة الصفات قال بان اثر الفاعل المختار حادث قطعا بلا خلاف وان اعترض عليه بعض المتأخرين بما ذكر من انه يجوز ان يكون سبق الاختيار عليه ذاتيا

لازمانيا حتى يلزم الحدوث فلا يتم هذا الجواب على رأى احد من المتكلمين والحكماء الذين منهم القائل باشتراط كون المحمود عليه اختياريا الا ان يقال يجوز ان يكون ذلك القول قول المعترض المذكور ومن وافقه فى ذلك الاعتراض و يمكن ان يجاب بمنع كون ثناء الله على صفاته الذاتية حمدا له بالحقيقة لجواز ان يكون اطلاق الحمد عليه على سبيل المجاز لكون تلك الصفات مبادى افعال اختيارية او بمنزلتها كما عرفت آنفا (قوله الهداية آه) قال المص فى بعض كتبه ان المذكور فى كلام الاشاعرة ان المختار عندهم هو القول الثانى وعند المعتزلة هو القول الاول والمشهور هو العكس وقيل يمكن التوفيق بينهما بان كلام الاشاعرة فى المعنى الشرعى المراد فى اغلب استعمالات الشارع والمشهور مبنى على المعنى اللغوى او العرفى و يخدشه ان صاحب الكشاف مع تصلبه فى الاعتزال اختار المعنى الثانى فى تفسير قوله تعالى هدى للمتقين مع ان الظاهر فى القرآن هو المعنى الشرعى فالاظهر ان التوفيق بعكس ماذكر هذا عند الجمهور واما عند اهل الحق فالهداية مشتركة بين معنيين المذكورين وعدم الاهلاك على ما يستفاد من كلام بعض المحققين فى التجريد (قوله ونسب الثانى الى البعض آه) اورد عليه انه لو اريد من الايصال فى التعريفين الايصال بالفعل للمدلول فكل واحد منهما ينتقض بالاية المذكورة لدلالتها على عدم وصول المدلولين اعنى ثمود بالفعل الى المط حيث قال الله تعالى واما ثمود فهديناهم فاستحبوا العمى على الهدى ولو اريد من الايصال ماهو اعم من الايصال بالفعل او بالقوة او اريد بالايصال بالفعل للمدلول وغيره فحينئذ لا ينتقض بشئ منهما بها فتخصيص النقض باحد التعريفين تحكم وكذا الكلام فى نقض تعريف الاول بالاية الثانية اقول يمكن دفعه بان المتبادر من ايصال الدلالة ايصالها بالفعل للمدلول فيلزم وصوله الى المط واما الايصال المعتبر فى تعريف الاول فهو صفة للطريق والمتبادر من الايصال الطريق ايصاله لمن سلكه ولا يلزم ان يكون كل من دل الى الطريق سالكا له فلا يلزم وصوله الى المط على ان اختلاف التعريفين مبنى على الاختلاف فى ان وصول المدلول الى المط معتبر فى الهداية او لا فالتعريف الاول مبنى على الثانى والتعريف الثانى على

الاول كما هو المشهور بين الجمهور فلا بد ان يراد من الايصال فى التعريف الثانى ايصال المدلول بالفعل كما هو المتبادر ومن الايصال فى الاول الايصال فى الجملة فظهر وجه انتقاض الثانى دون الاول قطعا (قوله واحتمال التجوز مشترك الخ) هذا تأييد لقوله والاول منقوض ايضا اه لانه نقض اجمالى او معارضة على ترجيح التعريف الاول بنقض الثانى وهذا جواب سؤال مقدر تقديره انه لا انتقاض للتعريف الاول بالآية الثانية لاحتمال ارادة المعنى الثانى فيها مجازا وحاصل الجواب ان مثل هذا الاحتمال جار فى الآية الاولى فكما انه لم يقدح فى نقض التعريف الثانى بها كذلك لا يقدح فى نقض الاول بالثانية ايضا ويمكن دفع السؤال المقدر بان احتمال التجوز خلاف الظاهر والاصل ومبنى نقض التعريف على الظاهر المتبادر واما القول باحتمال الاشتراك ههنا كما وقع عن بعض المعاصرين فوهم فاسد لما عرفت ان اختلاف التعريفين مبنى على الاختلاف فى ان الوصول الى المطلوب معتبر فى الهداية اولا فلا بد ان يكون احد الفريقين غير قائل بالاشتراك والا لم يكن بينهما نزاع فى المعنى بل اللفظ ان كل واحد منهما يدعى انحصار الهداية فى المعنى المختار عنده وينفى كونها بالمعنى المختار عند الآخر على ما يفصح عنه مواضع بيان القولين من الكتب الكلامية فعدم الاشتراك بينهما متفق عليه منهما فكيف يصح القول باحتمال الاشتراك بينهما فلا تغفل (قوله وللمناقشة فى امتناع حمله الخ) هذا ليس تأييدا للكلام السابق بل تزييف له كما اوضحه فيما نقل عنه ههنا على الحاشية فالاولى ان يقال لكن للمناقشة فيه مجال على ما لا يخفى وانت تعلم ان للمناقشة فى امتناع حمل الآية الاولى على المعنى الثانى ايضا مجالا بان يقال معناها اما ثمود فاوصلناهم الى المطلوب فتركوه وارتدوا واعلم انه يمكن توجيه المناقشة المذكورة فى الحاشية بوجوه احدها انه يجوز ان يكون معنى الاية انك لا تقدر على الدلالة على ما يوصل الى المطلوب بجميع امتك الذين ثبت محبتك اياهم بل لبعضهم الذين اردنا اراءتهم الطريق بعينه وهم الحاضرون وبعض الغائبين ممن وصلت اليهم شعر يعتك تفصيلا او لبعضهم الذين اردنا اراءتهم الطريق بارائتك بلا واسطة وهم الحاضرون فقط وذلك لان المتبادر من الدلالة على ما يوصل ارائة الطريق بعينه او بلا واسطة

ولايخفى انه لم يقع من النبي عليه السلام اراءته الطريق بلاواسطة الا بالنسبة الى الحاضرين وارئته بعينه الابالنسبة الى الحاضرين وبعض الغائبين الذين وصلت اليهم الشريعة تفصيلا وان وصلت صيت الاسلام الى الكل اجمالا وهذا معنى لطيف دقيق يحق التأمل حقيقا ويؤيده قوله تعالى والله يدعوا الى دار السلام ويهدى من يشاء الى صراط مستقيم وكأنه لهذا قال فتأمل وثانيهما انه يجوز ان يكون معنى الآية ان اراءة الطريق لكل الامة وان صدرت عنك ظاهر الكنها غير صادرة عنك حقيقة بل عنا كقوله تعالى وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى وثالثهما انه يجوز ان يكون معنى الآية انك غير قادر على اراءة الطريق لمن احببت بل كاسب لها بقدرتنا وارادتنا بناء على ما زعمت الاشاعرة من قاعدة الكسب فى افعال العباد اختيار اوان كان باطلا عند اهل الحق ووجه قوله فتأمل ظاهر على هذين الوجهين ومنهم من لم يتأمل حق التأمل فقال فيه تأمل لان قوله تعالى من احببت يقتضى ظاهر التخصيص الهداية ببعض الامة وهم الاحياء مع ان الهداية بمعنى الدلالة على ما يوصل شامل لكل الامة وان صح ان النبي عم احب كل الامة وكأنه لذلك قال فتأمل ولايخفى على المتأمل ان اندفاعه ظ مما قررنا لانا لانم ان قوله تعالى من احببت يقتضى التخصيص ببعض الامة كيف وقد ثبت محبت النبي عم لجميع الامة كما اعترف به وكلة من يقتضى العموم ولو سلم كون الاحياء بعض الامة فوجه تخصيص الذكر بهم زيادة الاهتمام بشانهم والتنبيه على انه عليه السلام غير قادر على ارائة الطريق باحد الوجوه المذكورة بالنسبة الى الاحياء فضلا عن غيرهم فعليك بالتأمل صادق والله يهدى من يشاء الى صراط مستقيم (قوله ما حاصله انه يتعدى الخ) ومحصوله ان هدى بمعنى الهداية يتعدى الى المفعول الثانى لفظا اوتقديرا بنفسه او بحرف الجر من الى واللام ومعنى المتعدى بنفسه الدلالة الموصلة الى المط ولهذا يسند الى الله تعالى خاصة كقوله تعالى لنهدينهم سبلنا ومعنى المتعدى بحرف الجر الدلالة على ما يوصل الى المط فيسند تارة الى النبي عليه السلام كقوله تعالى انك لتهدى الى صراط

مستقيم وتارة الى القرآن كقوله تعالى ان هذا القرآن يهدى للتى هى اقوم والتقدير فى قوله تعالى واما ثمود فهديناهم الى الحق اوللحق فمعناه الدلالة على مايوصل الى المط وفى قوله تعالى انك لاتهدى من احببت انك لاتهدى من احببت الحق فمعناه الدلالة الموصلة الى المط فلا نقض بهما ومن قال يبقى النقض بقوله تعالى انك لاتهدى من احببت وقوله تعالى يهدى من يشاء الى صراط مستقيم لان الهداية فيهما بمعنى الايصال لابمعنى ارائة الطريق بدليل التخصيص فى من احببت وفى من يشاء فقد بعد عن الهداية لان تخصيص الهداية بقوله تعالى من احببت ومن يشاء لاينافى كونها بمعنى ارائة الطريق على ماينبغى سابقا مع ان الهداية فى قوله تعالى انك لاتهدى من احببت يجوز ان يكون متعدية الى المفعول الثانى بنفسها فى التقدير كما اشرنا اليه آنفا فلا وجه للانتقاض به قطعا ثم ينتقض حصر اسناد المتعدى بنفسه فى الله بهذه الآية وحصر اسناد المتعدى بحرف الجر فى النبى عليه السلام والقرآن بقوله تعالى ويهدى من يشاء الى صراط مستقيم وقوله تعالى واما ثمود فهديناهم اللهم الان يحمل الكلام فى الاول على حصر اسناد المتعدى فى نفسه بطريق الاثبات فى الله تعالى وفى الثانى على نفى الحصر فى الله تعالى لاعلى الحصر فى غيره او ان يحمل الكلام فى المقامين على الحصر بحسب الاستعمال الاغلب فلا اشكال بقى الكلام فى تفريع اسناد الهداية بالوجهين المذكورين على استعمالها بالمعنيين المشهورين وفيه نظر لا يخفى ثم الفرق بين المتعدى بنفسه وبين المتعدى بحرف الجر على وجه المذكور بما نقله المصنف عن بعضهم والمنقول عن صاحب الكشاف ان المتعدى بحرف الجر بمعنى الدلالة الموصلة الى المط مطلقا والمتعدى بنفسه بمعنى الدلالة الموصلة الى المط لغير الواصل وبمعنى الازدياد اوالثبات للواصل كقوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم وبينهما تدافع لايخفى ولايذهب عليك ان المراد من المط فى التعريفين على جميع التقادير ما كان مقصودا بالدلالة المذكورة سواء كان مقصودا بالذات كما هو المتبادر اولا كقوله تعالى لنهدينهم سبلنا واهدنا الصراط المستقيم

(ومانحن)

ومانحن فيه من هذا القبيل وانه لابد من اعتبار التجريد فى الهداية فى موارد استعمالها على التعريفين فليتدبر فى هذا المقام فانه مجاز الافهام

(قوله اى الطريق المستوى الخ) اشارة الى ان سواء مصدر بمعنى الاستواء على ماصرح به صاحب الكشاف فى قوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم واضافته الى الطريق اضافة الصفة الى الموصوف كما فى قولهم حصول صورة الشئ فى العقل وربما يفسر سواء فى مثل هذا المقام بالوسط بناء على ما فى الصحاح من ان سواء الشئ وسطه ووسط الطريق اقرب الى الايصال الى المقصد من اطرافه ولايخفى على من له طبع مستقيم ان ذكر الطريق المستقيم ابلغ فى الحمد من ذكر وسط الطريق مطلقا وانسب الى ما اشتهر فى القرآن من وصف الصراط بالمستقيم كما يشعر به قوله الصراط المستقيم فالتفسير الاول اولى من حيث المعنى كما لايخفى

(قوله والمراد به نفس الامر عموما الخ) فيه ان المقصد الحقيقى ايضا من جملة نفس الامر فحمد نفس الامر على وجه العموم طريقا غير مناسب وايضا الحكم بوقوع الهداية لنا الى نفس الامر على وجه العموم والاستغراق المناسب لمقام الحمد غير مستقيم اذ منها مالانقدر على تحصيله ككنه الواجب تعالى وبعض الاحكام الغيبية من احوال السموات والارض ومافيهما الا ان يحمل على الادعاء والمبالغة ولامحذور فى الاحتمال الثانى اعنى تخصيص سواء الطريق بملة الاسلام مع انه المتبادر من الطريق المستقيم فالتخصيص انسب من التعميم وعلى التقدير ين فيه صنعة تلميح الى قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم (قوله التوفيق جعل الاسباب متوافقة) اى متوافقة فى الحصول وانتأدى الى المسبب ولذا قال حاصله توجيه الاسباب باسرها نحو المسببات والاولى نحو المسبب الا ان يقال ايراد هذا الجمع باعتبار الموارد وفيه مافيه هذا معناه اللغوى واما معناه العرفى فعند بعض المتكلمين هو الدعوة الى الطاعة وعند بعضهم هو خلق القدرة على الطاعة وعند بعضهم خلق الطاعة ولهذا لايستعمل فى العرف والشرع الافى الخير فعلى المعنى الاول من المعانى العرفية يكون هذه الفقرة تأكيد اللاولى مطلقا واما على المعنيين الاخيرين فهى

تأسيس ان حملت الهداية على المعنى الاول وتأكيد ان حملت على المعنى الثاني فتأمل ولاتغفل (قوله وقوله لنا الظاهر فيه الخ) تلخيص المقام ان يقال انظ ان قوله ظرف لنا لغو لامستقر وح اما ان يتعلق بالجعل او بالتوفيق او بالرفيق فالاول ركيك من حيث المعنى على ماذكره الشارح والاخيران لايساعدهما اللفظ الا ان يتكلف بتأويل لامتناع تقديم معمول المصدر عليه فى المشهور كتقديم معمول المضاف اليه على المضاف فلابد من احد التأويلين المذكورين فى الشرح اقول كان وجه الركاكة فى الاحتمال الاول ان المعنى المناسب للمقام جعله تعالى التوفيق خير رفيق لنا حتى يستفاد خيرية مرافقة التوفيق لنا لانها النعمة العظيمة التى يناسب جعلها مجودا بها اوعليها بخلاف جعله تعالى لنا التوفيق خير الرفيق فانه لايقتضى مرافقة التوفيق لنا لجواز ان يكون مرافقة التوفيق لغيرنا كالملك مجعولة لانتفاعنا بها بالواسطة وفيه نظر لان المتبادر من جعله تعالى لانتفاعنا التوفيق خير رفيق جعل انتفاعنا به من حيث مرافقته لنا بلا واسطة وان لم يكن نصا فيه وهذا كاف فى الخلوص عن الركاكة وبعض الشارحين منع الركاكة مستندا بمثل قوله تعالى جعل لكم الارض فراشا والسماء بناء وانت تعلم ان المتبادر من الآية ان يكون لكم ظرفا لغوا متعلقا بجعل وجعله متعلقا بالفراش والبناء غير ظاهر سيما اذا كان الفراش مصدرا كالبناء بناء على ماهو المشهور من امتناع تقديم معمول المصدر عليه مطلقا كما اشرنا اليه آنفا فظ الآية يقتضى ان لايكون فى تعلقه بجعل ركاكة ويكفى هذا فى سند المنع فالجواب عن المنع المذكور بجواز تعلق الظرف فى الآية بالفراش والبناء لكون البناء مصدرا او الفراش مصدرا اومتضمنا لمعنى المصدرى ليس بشئ لانه مع كونه كلاما على السند بطريق المنع مدفوع بادنى تأمل واعلم ان قوله لان المعمول لايقع الاحيث يصح وقوع العامل فيه فى بعض النسخ بدون الواو دليل على امتناع تقدم ما فى خبر المضاف اليه عليه وفى بعضها مع الواو دليل ثان على عدم مساعدة اللفظ لتعلق لنا برفيق لكن الاول اولى كما لايخفى (قوله والظ انه اسم للحاصل بالمصدر) حاصل هذا التوجيه اعتبار التجوز فى النسبة وحاصل التوجيه الاول اعتباره فى طرفها

والتجوز فى السنة ابلغ من التجوز فى الظرف على ما حقق فى محله فلهذا اشار الى ترجيح التوجيه الثانى بقوله والظ لكن لاوجه لجعل الهدى اسما للحاصل بالمصدر بل جعله بالمعنى المصدرى اظهر وابلغ كما هو المشهور فى نحو رجل عدل وانما هى اقبال وادبار وانما لم يلتفت الى جعله بمعنى اسم المفعول لكونه غير مناسب لمقام المدح (قوله مصدر مبنى للمفعول الخ) انما لم يجعل مبنيا للفاعل لان المراد به اما كونه مهتديا بالغير او كون الغير مهتديا به والاول غير مناسب بمقام المدح والثانى صفة للغير فلا يصح جعل النبى عم حقيقا به وفيه ان اهتداء الغير به وصف له وان كان مطلق الاهتداء وصفا للغير على ما قال المصنف فى تعريف الدلالة بفهم المعنى من اللفظ ان فهم المعنى من اللفظ صفة اللفظ وان كان مطلق الفهم صفة للسامع فيصح جعل النبى عم حقيقا لاهتداء الغير به على رأى المصنف بلا كلفة مع ان المتبادر من المصدر المعنى المبنى للفاعل نعم لو بنى الكلام على ما هو المختار عند المحققين من ان فهم المعنى من اللفظ ليس صفة اللفظ مثلا الا باعتبار المسامحة المشهورة اى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى لكان معنى حمل الاهداء على المعنى المبنى للمفعول اظهر بحسب المعنى كما لا يخفى (قوله ولا يليق تعلقه بيليق الخ) يمكن توجيه ذلك بان المناسب بمقام المدح حصر الاقتداء فيه عليه الصلوة والسلام وهو انما يحصل اذا كان به متعلقا بالاقتداء فيه بخلاف ما اذا كان متعلقا بيليق وفيه لانه لو كان متعلقا بيليق يستفاد حصر لياقة الاقتداء فيه صلى الله عليه وسلم بخلاف ما اذا كان متعلقا بالاقتداء وهذا الحصر ايضا مناسب بمقام المدح لانقال تقديم المسند اليه وهو الاقتداء على المسند الفعلى وهو يليق يدل بمعونة المقام على حصر اللياقة فى الاقتداء به على ما هو المختار عند محقق فن المعانى فى مثل زيد قام فهذا الحصر يتضمن لياقة الاقتداء فيه عليه السلام لانا نقول تعريف المسند اليه ايضا يدل بمعونة المقام على حصر الاقتداء فى اللياقة به على ما تقرر عند علماء المعانى وهذا الحصر يتضمن حصر الاقتداء فيه عم وبالجملة يستفاد على التقديرين ثلثة احصر حصر الاقتداء به او اللياقة فيه

عم على وجه وحصر الاقتداء في اللياقة وحصرا للياقة في الاقتداء
فالاولى ان يوجه ترجيح تعلق الظرف بالاقتداء بالقرب وبان المتبادر من
الاقتداء المعنى المبنى للفاعل اى الكون مقتديا ومن البين انه لايليق به
عليه السلام بل بناء حمل الاقتداء على المعنى المبنى للمفعول وان كان صحيحا
لكنه خلاف الظاهر فلا يصار اليه من غير ضرورة وهذا كاف في ترجيح
التعلق بالاقتداء لكن فيه ماعرفت في الاهتداء فتذكر لايقال يمكن
توجيه ذلك بانه لو كان متعلقا بيليق لم يصح تقديمه على الاقتداء
بحسب الظاهر لان يليق خبر للاقتداء وفعل له كقولك زيدقام فلا يصح
تقديمه عليه وقد عرفت ان المعمول لايقع الاحيث يصح وقوع العامل
فلا يصح تقديم معموله ايضا عليه الاباحد التأويلين السابقين لانا نقول
لو كان متعلقا بالاقتداء ايضا لم يصح تقديمه عليه ظاهرا لما عرفت ان
معمول المصدر لا يتقدم عليه الاباحد التأويلين السابقين ومما يليق
ان ينبه عليه ان هذه القرينة اعني قوله نورا به الاقتداء يليق ابلغ مما
قبلها وهو قوله هذا هو بالاهداء حقيق لان النور اقوى من الهداية
والحصر المتعدد آكد من الحصر الواحد وهو الحصر الحقيقي
في الظرف المقدم عليه ففي القرينتين سلوك طريق الترقي في المدح
من وجهين فتنبه (قوله ويحتمل الاستقرار الخ) هذا مبني على ماحققه
الشريف في حواشي الكشاف من ان الظرف المستقر ماكان متعلقه
مقدرا سواء كان عاما كقولنا زيد في الدار اى حاصل اوخاصا كقولنا
زيد في البصرة اى مقيم واللغو مايقابله واما على ماهو المشهور بين النحاة
من ان الظرف المستقر ماكان متعلقه مقدرا عاما واللغو مايقابله
فقوله بالتحقيق ظرف لغو لا ظرف مستقر لكون متعلقه مقدرا خاصا
وهو ملتبس على ماينه في الحاشية المنقولة عنه ههنا الان يقال اراد
بقوله ملتبس بالتحقيق بيان حاصل المعنى لاتعيين ماهو المقدر ويؤيده
ان الباء لو كانت متعلقة بملتبس لكانت صلة للتلبس لا للملابسة فالظاهر
انها متعلقة بحاصل وحاصله انه ملتبس به فيكون الظرف مستقرا
على القولين هكذا حقق المقال ودع عنك ماقيل او يقال (قوله

اشارة الى المرتب الحاضر الخ) يعنى ان اسم الاشارة موضوع لمشار اليه بالاشارة الحسية والمشار اليه ههنا ليس موجودا فى الخارج حاضرا فى الحس بل هو موجود حاضر فى الذهن فاستعمال لفظة هذا فيه على سبيل المجاز تنزيلا للمعقول منزلة المحسوس تنبيها على ظهوره وترغيبا للمتعلم فى تحصيله او اشارة الى فطانة السامع وتنشيطا له فى طلبه (قوله الا ان يراد به الاشارة الخ) هذه احتمالات سبعة ذكرها المحقق الشريف فى بعض كتبه لاسماء الكتب واسماء اجزائها واختار منها الالفاظ وانت تعلم انه لو اعتبر احتمال ادراكات المعانى او الملكة الحاصلة من تكرر تلك الادراكات ههنا كما اعتبر فى اسماء العلوم المدونة لزاد احتمالات كثيرة بعضها مفردة وبعضها مركبة لكن جميعها معقول صرف لاحضور لشئ منها فى الخارج وفى ترجيح احتمال الالفاظ ايضا بحث لكن لايسعه المقام (قوله ولاشك انه لاحضور لهذا الكلى الطبيعى الخ) اورد عليه ان التحقيق ان الكلى الطبيعى موجود فى الخارج بعين وجود اشخاصه فاذا كانت الاشخاص موجودة حاضرة فى الخارج فلابد ان يكون الكلى موجودا فى الخارج كذلك فالاشارة الى ذلك الكلى يكون حسية قطعا وجوابه ان الكلى الطبيعى عند المصنف ليس موجودا فى الخارج حقيقة كما سيظهر من كلامه فى هذا الكتاب على خلاف التحقيق والكلام ههنا فى شرح كلامه على رأيه على ان المراد من عدم حضوره فى الخارج عدم الاحساس به كما يقتضيه استعمال اسم الاشارة فيه والكلى الطبيعى وان كان موجودا فى الخارج لكن ليس محسوسا على ما حققه الشيخ فى الاشارات وسيجئ بيانه ويمكن ان يقال من اول الامر ان مجموع نقوش الكتابة فى شئ من الكتب المتداولة لايكون بحسب العادة حاضرة فى الحس معا وان امكن الاحساس بها كذلك فلايكون الاشارة اليها فى العادة عند استعمال هذه الاشارة الى الحاضر فى الخارج وهذا كاف فى اثباته ان اسم الاشارة ههنا اشارة الى الحاضر فى الذهن مجازا ضرورة ان اسم الاشارة لابد فيها ان يكون المشار اليه محسوسا مشاهدا بالفعل عند استعمالها فتفطن (قوله ومن ههنا علمت الخ) فيه ان ماذكره انما يدل على ان اسماء الكتب ليست من الاعلام الشخصية واما

على انها من اعلام الاجناس فلا يجوز ان يكون من اسماء الاجناس ويؤيده ادخال اللام على كثير منها كالكافية والشافية والرسالة الشمسية وغيرها مع ان العلمية الجنسية لا يكون الا تقديرية اضطرارية على ما قالوا اللهم الا ان يقال المشهور انها اعلام فلا يبطل كونها شخصية ثبت كونها اعلاما جنسية فتأمل (قوله والثاني انسب كما ترى الخ) اى بحسب اللفظ كما لا يخفى لان توجيهه اظهر وهو حذف المضاف وتوجيهه الاول ظاهر ايضا وهو ان التهذيب بمعنى المهذب والاضافة من قبيل جرد قطيفة اى غاية الكلام المهذب وحاصله انه كلام مهذب غاية التهذيب وفى بعض النسخ والثانى كما ترى اى الثانى غير ظاهر بحسب المعنى كما لا يخفى اذ المناسب للمقام وصف الكتاب لا وصف التصنيف ولا يلائم هذا المعنى قوله وتوجيه الاول لا يخفى الا ان يفسر التوجيه بكونه موجها مستحسنا اى حسن الاول ظاهر لانه وصف الكتاب كما هو المناسب ولك ان تفسر هذه النسخة بما فسرت به النسخة الاولى فالنسخة الاولى انسب واولى كما لا يخفى (قوله تشبيها للشمول العمومى آه) الظاهر انه اراد بالعموم ههنا ما اراد منه فيما بعد فى شرح قوله القسم الاول فى المنطق وهو العموم باعتبار التحقق العلمى كما بينه هناك فى الحاشية ومن البين انه لا عموم بحسب العلم التحريرى المنطق والكلام بالنسبة الى الكلام فى هذا الكتاب بل لنفسهما كالمنطق بالنسبة الى القسم الاول فاما ان يراد بتحرير المنطق والكلام المنطق والكلام المحرران او يراد بالعموم هناك العموم باعتبار التحقق فى نفس الامر وفى كل منهما خدشة ستعرفها والظاهر ان الظرفية ههنا من قبيل ظرفية الصفة للموصوف كما فى قولهم زيد فى الخصب والراحة ضرورة ان تحرير المنطق والكلام اى بيانهما والدلالة عليهما صفة الكلام فى هذه الكتاب فتدبر (قوله اى مقرب على صفة اسم الفاعل الخ) ذكر للعطف احتمالين واختار حمل التقريب على الاول على اللغوى وعلى الثانى على المعنى الاصطلاحى ولا يخفى ان الاحتمالات الاربعة محتملة باسرها لكن الظاهر هو الاحتمال المختار اما كون التقريب على الاول بالمعنى اللغوى فظاهر واما كونه على الثانى بالمعنى الاصطلاحى فلان العطف على هذا يكون تأسيسا بلا تكلف لا تأكيدا بخلاف ما اذا كان بالمعنى اللغوى فلا تغفل (قوله يحتمل ان يكون بيانا للمرام

آه و يحتمل ان يكون متعلقا بالمرام وصلة له اى تقريب المقصود من تقرير عقائد الاسلام الى الفهم وكلاهما لفظا ومعنى بخلاف تعلقه بالتقريب على ان يكون كلمة من بمعنى الى كما هو المتعارف فى صلة القرب فانه بعيد لفظا ومعنى اما لفظا فلانه بعيد لفظا واما معنى فلان جعل المقرب قريبا الى التقرير غير ظ بل الظ جعله قريبا الى الفهم من التقرير وماقيل فى وجه بعده معنى انه يلزم على هذا ان يكون المرام غير تقرير عقائد الاسلام والظ انه نفسه فهو بعيد عن الحق جدا لان المرام هو نفس العقائد لانقريرها (قوله الاضافة بيانية او للملابسة آه) حاصله ان الاسلام ان كان بمعنى التصديق بماجاء به النبى عم والعقائد بمعنى الاعتقادات كانت الاضافة بيانية وان كان الاسلام بمعنى الاقرار بذلك مثلا والعقائد بمعنى المعتقدات فالاضافة لادنى ملابسة وفيه ان الاعتقادات اعم مطلقا من التصديق بماجاء به النبى عم فيكون الاضافة على هذا التقدير لامية كعلم النحو وشجر الاراك و يوم الاحد لا بيانية لانها مشروطة بان يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه كما هو المشهور فى النحو الان يقال اراد من الاضافة البيانية ماكان الحق بيان المضاف لاماكان بمعنى من البيانية والمشروطة بالعموم والخصوص من وجه هو الثانى والاول جار فى اضافة الاعم مطلقا الى الاخص ايضا ثم الظ من قوله و يمكن ان يراد بالاسلام اهله ان يقال و يمكن ان يراد اهل الاسلام بدون قوله بالاسلام او يقال و يمكن ان يراد بعقائد الاسلام عقائد اهله لان ماذكره مخصوص بالمجاز المرسل و يمكن توجيهه بان المراد بقوله بالاسلام بمدخلية الاسلام لابا ستقلاله ولاشك ان للفظ الاسلام مدخلا فى ارادة معنى اهل الاسلام على تقدير حذف الاهل ايضا وان لم يكن له مدخل فى ارادة نفس الاهل فالامر سهل عند من هو اهل قوله وقد روى على الاوجه الثلثة قول امرئ القيس الارب يوم لك منهن صالح ولاسيما يوم بدارة جلجل محرورا ومرفوعا ويؤيده ان صورة كتابة يوم لايساعد للنصب (قوله افادة للشمول العمومى آه) ذكر فى حاشية منقولة عنه ههنا ان المراد من العموم باعتبار التحقق العلمى

بمعنى انه كما يعلم القسم الاول باحد معانيه غير المعنى الثالث وهو المعانى المخصوصة بعلم المنطق الذى هو مجموع المسائل المخصوصة بناء على انه على تقدير المعنى الثالث يكون ظرفية المنطق للقسم الاول من قبيل كون الجزء فى الكل كما صرح به وفيه نظر لان المنطق اذا كان عبارة عن مجموع المسائل المخصوصة وكان القسم الاول بالمعنى الثالث جزءا من المنطق لم يكن العلم بالقسم الاول بشئ فى معانيه مستلزما للعلم بالمنطق فلا يكون هناك عموم باعتبار التحقق العلمى اصلا الا ان يقال اقامة الشمول العمومى باعتبار التحقق العلمى توجيه مجازى مشترك بين جميع المعانى كما يتراءى من ظاهر عبارة الحاشية وان كان فى بعضها عموم باعتبار آخر ايضا لكنه مبنى على كون المنطق اسما لمفهوم كلى صادق على المسائل المذكورة فى القسم الاول وغيرها وكون الظرفية من قبيل كون الجزء فى الكل توجيه آخر حقيقى او مجازى على تقدير كون القسم الاول بالمعنى الثالث خاصة ومبنى على كون المنطق عبارة عن مجموع المسائل العاصمة المركبة من تلك المسائل وغيرها ويؤيد هذا التوجيه ما يوجد فى كثير من النسخ بعد قوله للشمول العمومى وهو قوله اما بحسب الوجود فيما عدا المعنى الثالث او بحسب الصدق وهو فيه لكن يأبى عنه قوله فى الحاشية المنطق الذى هو عبارة عن مجموع المسائل المخصوصة فلا بد من تأويله بان يراد مجموع المسائل المعينة بالتعيين النوعى اعنى كونها عاصمة لكن الخطاء فى الافكار التصورية الحدية والرسمية باقسامها فى الجملة والتصديقية البرهانية ونظائرها فى الجملة حتى يصدق على مسائل القسم الاول وغيرها وفيه بعد لا يخفى على ان المقام يستدعى التصريح بمعنى التوجيه الاول كما صرح بمعنى التوجيه الثانى بقوله بناء على ان المنطق مجموع المسائل مع ان كون المنطق اسما لمفهوم كلى صادق على الكل والجزء احتمال ضعيف غير مشهور وبعد اللتيا والتى يتجه ان المعنى الثالث للقسم الاول هو المعانى المخصوصة التى هى مدلولات مجموع الالفاظ المذكورة وهى مشتملة على ما هو خارج عن الفن كالمقدمة قطعا فلا يكون القسم الاول بالمعنى الثالث جزءا من المنطق على تقدير كونه

عبارة عن مجموع المسائل ولا جزئيا له على تقدير كونه اسما للمفهوم الكلى فلا وجه لشئ من التوجيهين المذكورين فى المعنى الثالث المهم الان يراد من القسم الاول بالمعنى الثالث الملق بالذات منه فالاوجه ان يجعل الظرفية ح من قبيل كون الكل فى الجزء على تقدير كون المنطق اسما لمفهوم كلى صادق على المسائل على عكس ماذكره لكونها من معانى لفظة فى على ماتقرر فى محله (قوله او بفتحها) جوز الفتح ولم يلتفت الى ماقال صاحب الكشاف فى الفائق ان الفتح خلف اى باطل لكونه معارضا برجحان الفتح على الكسر لفظا ومعنى فان اطلاق المقدمة بالكسر على معانيها المشهورة بمقدمة الجيش ومقدمة العلم ومقدمة الكتاب يحتاج الى تكلف اما فى اللفظ بان تجعل مشتقة من التقديم بمعنى التقدم واما فى المعنى بان يعتبر تقديم الامور المذكورة لنفسها لما فيها من استحقاق التقدم او يعتبر تقديم مقدمة الجيش لبقية الجيش وتقديم مقدمتى العلم والكتاب لمن يعرفها على من لايعرفهما ولايحتاج فى اطلاق المقدمة بالفتح الى شئ من التكلفين (قوله فلايرد ماقيل ان المص الخ) كانه اراد دفع اعتراض المحقق الشريف فى حواشى المطول على المص بانه جعل فى المطول معرفة الحد والغاية والموضوع مقدمة العلم وجعل تلك الامور فى شرح الرسالة مقدمة الكتاب حيث قال ان مقدمة الكتاب مايذكر فيه قبل الشروع فى المقاصد لارتباطها به ونفعه فيها وهى ههنا امور ثلثة الاول بيان الحاجة الى الميزان ثم نفى توقف الشروع فى العلم على هذه الامور ومعرفتها فبين كلاميه تدافع بين وحاصل الدفع ان عبارة شرح الرسالة وان كانت موهمة لذلك لكن تفسير مقدمة الكتاب بما ذكره دليل واضح على ان فيها تسامحا ومعناها ان مقدمة الكتاب ههنا بيان امور ثلثة اى مبنيها ومايدل عليها فمقدمة العلم معرفة الحد والغاية والموضوع ومقدمة الكتاب الفاظ دالة على تلك الامور فلا تدافع وهذا الجواب مأخوذ من كلام بعض الافاضل فى تعليقاته على المطول فى دفع ذلك الاعتراض وهو ضعيف لان بناء الاعتراض المذكور على ان المص نفى فى شرح

الرسالة توقف الشروع فى العلم على معرفة الامور وهذا ينافى اما ذكره فى المطول فى مقام التحقيق وتزييف كلام القوم فى المقدمة من ان مقدمة العلم بمعنى مايتوقف عليه مسائله معرفة الحد والغاية والموضوع وليس بناؤه على انه جعل فى شرح الرسالة مقدمة الكتاب ماجعله فى المطول مقدمة العلم بعينه كما يستفاد من تقريره حتى يدفع ببيان المغايرة بارتكاب المسامحة فى العبارة ويمكن تأييد الجواب بان المحقق الشريف فرع على مانقله من شرح الرسالة انه يلزم ان لايثبت عنده الامقدمة الكتاب فيحتاج الى التكلف فى العنوان كمن لايثبت عنده الامقدمة العلم وهذا صريح فى بناء الاعتراض على انه جعل مقدمة الكتاب فى شرح الرسالة ماجعله مقدمة العلم فى المطول فان قلت يمكن رد الجواب على هذا التقدير ايضا بان قوله فى شرح الرسالة لامكان الشروع بدون هذه الامور يدل على ان الامور المذكورة التى جعلها مقدمة الكتاب هى معرفة الحد والغاية والموضوع لاالالفاظ الدالة عليها قلت يجوز ان يكون المراد بدون مدلولات هذه الامور نعم يلزم انه جعل الامور الثلثة فى المطول مقدمة العلم ونفى فى شرح الرسالة كونها مقدمة العلم وجعلها مدلولات مقدمة الكتاب لكنه بحث آخر وجوابه ان المراد بكونها مقدمة العلم فى المطول كون لوازمها اعنى التصور بوجه ما والتصديق بفائدة ما مقدمة العلم هذا تحقيق الكلام فى هذا المقام بقى ان قوله وجعل فى المطول نفسها مقدمة العلم واراد ادراكاتها ليس على ماينبغى لانه انما جعل فى المطول مقدمة العلم معرفة الحد والغاية والموضوع صريحا لانفسها كما لايخفى على الناظر فيه وايضا قوله ادراكات مبنيها هى مقدمة العلم ينافى ان المص نفى كون الامور الثلثة مقدمة العلم فى شرح الرسالة كما عرفت وهنا ابحاث اخر لايليق ايرادها فى هذا المقام (قوله لم يحل حصول صورة الشئ فى العقل) العقل فى الاصطلاح المشهور جوهر مجرد غير متعلق بالبدن فلا يشمل التعريفان فى علم الانسان وعلم الواجب تعالى ولو اريد من العقل النفس وهى جوهر مجرد متعلق بالبدن

لم يشمل علم الواجب وعلم العقول العشرة وحمله على مطلق المدرك بعيد جدا فلو قال هو الصورة الحاصلة من الشئ عند الذات المجردة كما اختاره بعض المحققين لكان اظهر وابعد عن المسامحة (قوله لانه من مقولة الكيف على الاصح) ذهب جمهور المتكلمين المنكرين للوجود الذهنى الى ان العلم اضافة مخصوصة بين العالم والمعلوم وهى المسماة بالتعلق وبعضهم الى انه صفة حقيقية ذات تعلق واما القائلون بالوجود الذهنى من الحكماء وغيرهم فاختلفوا اختلافا شيامن ان العلم ليس حاصلا قبل حصول الصورة فى الذهن بديهة واتفاقا وحاصل عنده بديهية واتفاقا والحاصل معه امور ثلثة الصورة الحاصلة وقبول الذهن لها من المبداء الفياض واضافة مخصوصة بين العالم والمعلوم فذهب بعضهم الى ان العلم هو الاول فيكون من مقولة الكيف و بعضهم الى انه الثانى فيكو ن من مقولة الانفعال و بعضهم الى انه الثالث فيكو ن من مقولة الاضافة واما انه نفس حصول الصورة فى الذهن فلم يقل به احد منهم كما لايخفى على من تتبع كلامهم والاصح من هذه المذاهب هو الاول ولذا قال المحقق الشريف فى حاشية المطالع انه المذهب المنصور ووجهه فيما نقله هناك بان الصورة توصف بالمطابقة كالعلم والانفعال والاضافة لاتوصفان بها لكن القول بان الصورة العقلية من مقولة الكيف انما يصح اذا كانت مغايرة لذى الصورة بالذات قائمة بالعقل كما هو مذهب القائلين بالشبح والمثال الحاكين بان الحاصل فى العقل اشباح الاشياء لانفسها واما اذ كانت متحدة معه بالذات مغايرة له بالاعتبار على مايدل عليه ادلة الوجود الذهنى وهو المختار عند المحققين القائلين بان الحاصل فى العقل انفس الاشياء لااشباحها فلا يصح ذلك والتوجيه المذكور منظور فيه على مالايخفى بل الحق ان العلم من الامور الاعتبارية والموجودات الذهنية وان كان متحدا بالذات مع الموجود الخارجى اذا كان المعلوم من الموجودات الخارجية سواء كان جوهرا اوعرضا كيفا اوانفعالا اواضافة اوغيرها الا ان يقال ان القول بكون الصورة العقلية والعلم من مقولة الكيف واقع

على سبيل التشبيه لكن على هذا يكون الاستدلال على كون العلم من مقولة الكيف لامن مقولة الاضافة والانفعال ونزاعهم فى ذلك محل تأمل فتأمل (قوله ولان المتبادر الخ) الظ انه عطف على قوله لما فيه من التسامح وفيه ان المسامحة مشتركة بين الوجه الاول وهذا الوجه اذ المسامحة استعمال اللفظ فى غير معناه المتبادر فكما ان المتبادر من حصول الصورة غير الصورة الحاصلة و يجوز حملها عليها بجعل الحصول بمعنى الحاصل والاضافة بمعنى جرد قطيفة كذلك المتبادر من صورة الشئ الصورة المطابقة و يجوز حملها على المعنى الاعم بجعل الاضافة لادنى ملابسة واما جعله عطفا على قوله من حيث فلا يخ عن ركاكة ماوكذا الكلام فى قوله ولانه يخرج عنه العلم آه وايضا يرد عليه ان كلة عند احوج الى المسامحة من كلة فى العدم انطباقها على شئ من المذهبين ظاهرا اذا التعريف لايتناول ح مايحصل فى نفس العقل بناء على مايتبادر من كلة عند وحملها على التوسع لايدفع المسامحة (قوله عند من يقول بارتسام صورها الخ) قال بعض الحكماء ان المدرك للكليات والجزئيات المجردة هو النفس الناطقة والجزئيات المادية هو القوى الجسمانية وقال المحققون ان المدرك للكليات والجزئيات مطلقا هو النفس ونسبة الادراك الى قواها كنسبة القطع الى السكين لكن اختلفوا فى ان صورة الكل ترتسم فى النفس اوصور الكليات والجزئيات المجردة ترتسم فى النفس وصور الجزئيات الجسمانية فى آلاتها فذهب جماعة الى الاول واخرون الى الثانى وقيل الحق هو الاول بشهادة الوجدان ولان الثانى يستلزم ان لايكون ماقام به الادراك مدركا وان يكون المدرك مالم يقم به الادراك وكلاهما بط وكلا الوجهين محل نظر ولتحقيق المقام مقام اخر (قوله وهو مطلق الصورة الحاضرة آه) الضمير امارا جع الى العلم وهذا تعريف وتوضيح له بوجه اخر او الى الصورة الحاصلة من الشئ عند العقل والتذكير باعتبار الخبر فيكون هذا توضيحا للتعريف المذكور وانما فسر الحاصلة بالحاضرة لئلا يتوهم ان المراد من الحصول مايقابل الحضور من المعنى المختص بالعلم الحصولى وانت